

المقدمات وقال شيخنا قوله اثبات الخ
يعني حملا كالعالم حادث او صعبه عن كل ما كان
العالم متغيرا كان حادثا او عنادا نحو الموجود
اما قديم واما حادث او نفي ذلك نحو العالم
ليس بقديم وليس كل ما كان العالم متغيرا كان
العدم وخصاله وليس الموجود اما حادث
او يمكن سلب الحكم او سلب الربط او سلب
العناد فان ثبات امر او نفيه شامل لذلك كله
انتهى بالاثبات او النفي اي بتعلق الاثبات
او النفي وهو المحكوم به او النسبة والا لزم
اتحاد المحكوم به والحكم وهو باطل اما
الشرع فيه ان الشرع قد عرف بان وضع
الهي الخ اي حكم موضوع الهي وهو لا يتصف
بذلك وجوابه ان المراد بالشرع الشارع
اوانه على حذف مضاف اي صاحب الشرع وهو
الباري جل وعزاذ هو الشارع حقيقة
قال تعالى شرع لكم من الدين او الرسول مجازا
لانه المبلغ واما العقل فيه تجوز اذ الحاكم
حقيقة النفس وكذلك قال الشيخ الفيني
فان

فان قلت المدرك حقيقة هو النفس والعقل
صفة للنفس ومثقالا ذرا كها فكيف جعله
المدرك قلت كما قال بعضهم جعله مدركا على
وجه التجوز من الانسان اسناد الشيء اليه
وذلك كما يقال قدرة الباري جل وعلا موجودة
للاشياء وموثرة فيها مع ان الباري جل وعلا
هو الموتر حقيقة بقدرته انتهى واما العاد
الخ العادة ما اعتاده الناس وليس هو
الحاكم بل الحاكم النفس فاسناد الحكم لها مجاز
من الاسناد للسبب كما قيل في العقل
فلذلك انقسم الحكم الخ والعناد بين الثلاثة
حقيق ذكره شيخنا في حاشيته قال السكتاني
فان قلت اما انقسامه الي عادي وعقل فواجب
واما انقسامه الي شرعي لمشكل ووجه الاشكال
ان الحكم اما ان يكون ادراكا وفعلا من
افعال النفس وعليهما فلا يصدق على الشرعي
اما على الاول فلان الشرع ضره بان خطاب
الله وخطابه كلامه والكلام غير الادراك
واما على الثاني فلان الفعل حادث والخطاب